العلة النحوية عند ابن مضاء القرطبي

أ. محمّد حرّاث

جامعة تيزي وزو

المقدِّمة: ممّا لا يُختلَف فيه تلك الأهمِّيَّةُ الّتي أولاها العربُ الأوائل للّغة العربيّة، وما بذلوهُ من جهودٍ مُضْنيةٍ في سبيلِ تَعلُّمِها، وتسويرِها بما يمنعُ اللّحنَ عنها، ويحفظُها من الشَّوائبِ والمَعَايبِ، حَفِظوها وحافظوا عليها من بابِ همْ عَرَبٌ وبابِ همْ مسلمون؛ عربٌ تمنعُهُم عروبَتُهم وفحولتُهمْ أنْ ينتزعوها من ألسِنَتِهم، أو ينـزَعُوا إلى غيرِها، أو يرتَضوها هجينَةً بغيرِها، ومسلمون يحفَظُون بها القرآن ويحفَظها القرآن لهم، ويَلِجونَ بها عَوالِمَ العِباداتِ، ويكفيهم شَرَفًا أنْ تَكَلَّمَ بها ربُّهم، وسارتْ على لسانِ نبيّهم، وهي التِّرْكُ الثَّمينُ النَّفيسُ الّذي وَرِثُوهُ عن أسلافِهم.

وما زالت العربيّة منذ طفولَتِها النّحويّة تَدْلِفُ إلى عوالِمِ التّطوّر بعد عوالِمِ النّشُوء، وإلى عوالِمِ النّبوغ والنّضج بعد عوالِمِ التّطوّر، وما تزال إذْ ذاكَ مباحثها تَتَفَتَّقُ في نَتَاجِ عُلَمائِها جيلاً بعد جيل، ورَدْحًا بعد ردْح، وما إنْ اقتَرَنَتْ القرون الخمسة الأوائل وانصَرَمتْ أمَاراتُها، وما إنْ رَسَخَتْ للمصطلحاتِ النّحويّةِ ومفاهيمها ومباحثها على صرْحِ الحقيقة واليقينِ والعِلْميَّةِ أقدامُها، وغاصتْ إلى أغوارِ اللّغة وأعماقِ مفاهيمِها أدلَّتُها، وثَبَتَ بما يَبْتُرُ حبال الشَّكِّ ويَصْرِمُ خيوط الظَّنِّ تأويلُها، جاء مَن رامَ تقويضَ بعض ما رآهُ من شوائِبِها وأبصَرَهُ من مبالَغاتِها، فقد رأى في بعض تلك المصطلحات ومباحِثِها الصَّنْعَةَ باديةً، والتَّزَيُّدَ بما لا يُفيدُ في شتَّى استعمالاتِها.

ذلك هو ابن مَضَاء، القرطُبيُّ مولِدًا ومَنْشَأً، الإشبيليُّ وفاةً، الظّاهريُّ فِقْهًا ونحوًا، إذْ ثارَتْ ثائِرَتُهُ ضدَّ كلِّ ما رآه ذيلاً في جسم النّحو، وسرابًا بين صور حقائِقه، أمْعَنَ في غايةِ النّحو، فوَجَدَها حِفْظَ كلام العربِ من اللّحن والخَطأ، فطرَحَ من النّحو ما رآهُ لا يحقّقُ هاتيك الغاية، وجعَلَهُ من تَكَلُّفِ النّحاة، الّذي أدّى بهم إلى ما يُشبهُ كُتُبَ الفلسفة والمنطق، وذاعَ صِيتُهُ حينذاك ببقاعِ الأندلس والمغرب العربيّ أيَّما ذيوع، وما ذيوعُهُ هذا إلاّ بذيوع صِيتِ سيِّدِهِ الثّائِرِ على الفقه والفِكر المشرقِيَيْن. ثمَّ ما انفَكَّ الذُّيوعُ المَضَائِيُّ يَعْبُرُ عبر الأيَّام ويتلاشى مع الأعوام، لينْفُضَ عنه الغبارَ ويحملَ رايتَهُ جيلٌ من الباحثِين والدّارسين، الّذين رأوا عُسْرَ تعلُّمِ النَّحوِ على النَّاشِئَةِ والمتعلّمين، فعزَّزوا ما رآهُ ابن مَضَاء وحوَّلوا اتِّهامهم إلى النّحو، رائينَ فيه السَّبب والعِلَّةَ، مُلْبِسينَهُ ثوبَ التُّهمةِ، مقتبِسينَ من آراء ابن مَضَاء ما يرتكزون عليه، كيما يُؤَسِّسُونَ لنظريَّاتهم، ويُقَعِّدون لتطبيقاتهم. كلُّ هذا وغيرُهُ أذكى فينا حماسَ البحث والتَّطلُّع لمعرِفةِ آراء هذا العَلَم، الّذي ما برِح المترجمون له ينعتونه بالجِهْبِذِ النِّحرير والفهَّامةِ الكبير، لنُحيطَ ولو يسيرًا ببعضِ آرائِهِ في العلّة النّحويّة يحدونا الأملُ إلى أنْ نَغْرِفَ من مَعِينِ الأوَّلين والآخِرين، ونجِدَها فرصَةً سنحَتْ ولحظةً أُتيحتْ للإفادةِ من مجموع الكُتُب والمؤَلَّفاتِ الثَّمينَةِ الفائِدة، الّتي كانت لنا مِعْوانًا في هذا البحث المتواضِع الموسوم بـ **(العلّة النّحويّة عند ابن مَضَاء القرطبيّ)**.

1/- ابن مضاء: حياته وأعماله:

أ/- اسمه، ومولده، ونشأته: هو أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن سعيد بن حُريث بن عاصم بن مَضَاء بن مهنّد بن عُمير اللَّخْمِيّ، يكنىّ أبا العبّاس [1] وأبا جعفر الجيّانيّ القرطبيّ، قاضي الجماعة [2] أصله من قرى شَذُونَة [3]، جاء في بغية الوعاة: "ابن مَضَاء" [4] بفتح الميم لا بضمّها. وكان مولده بقرطبة يوم عيد الفطر في السّنة العاشرة بعد المئة الخامسة للهجرة (510هـ)

وقال ابن الطيلسان: ليلة عيد الفطر من سنة ثلاث عشرة وخمسمئة (513هـ) [5] وكذلك جاء في بغية الوعاة [6]، كما روي أيضا أنّه ولد في سنة اثنتي عشرة وخمسمئة (512هـ) [7]. وقد نشأ في قرطبة في بيت حَسَبٍ محبًّا للعلم [8]، وكان أحد من خُتِمَتْ به المئة السّادسة من أفراد العلماء [9]، كان جميل السّيرة، كريم الخُلق، أديبا، له حظّ من الكتابة والشّعر، مشاركا في فنون شتىّ [10]، وكان مقرئا مجوّدا، محدِّثا، مُكْثِرا، قديمَ السّماع، واسع الرّواية، عارفا بالأصول والكلام، والطّبّ، والحساب، والهندسة، ثاقب الذّهن، متوقّد الذّكاء شاعرا بارعا، كاتبا، حتّى صار رِحلةً في الرّواية، وعُمدةً في الدِّراية [11].

تولىّ القضاء في فاس وفي بجاية [12]، وفي عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن (ت1184م) من دولة الموحّدين [13] تمّ تعيينه قاضي الجماعة بمرّاكش بعد وفاة القاضي أبي موسى بن عمران (ت578هـ) [14]. وقاضي الجماعة هو رئيس القضاة، وله الحقّ أنْ يأمر بالقتل على من استحقّ القتل، دون الرّجوع إلى السّلطان، وهو الّذي يقيم الحدود الشّرعيّة [15]، وكان ابن مَضَاء يقضي بين النّاس بالمذهب الظّاهريّ [16]. وقد شهد ابن مضاء عصرين من عصور الأندلس؛ هما: عصر المرابطين [493هـ- 541هـ] وعصر الموحّدين [541-668هـ] فأمّا عصر المرابطين - وهو الّذي أظلّ ابنَ مضاء في مرحلة الطّلب والتّلمذة- فقد اتّسم - عموما- بالجمود الفكريّ، وكادت تخلو فيه الأندلس من الحياة الفكريّة المنطلقة الّتي عاشتها في ظلال أمراء الطّوائف ويُعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكيّة الّذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم، وأمّا في عصر الموحّدين فقد عادت الأندلس لتنطلق في حياتها الفكريّة والأدبيّة، وعادت صورتها الزّاهية الّتي كانت في عهد أمراء الطوائف [17].

ب/- شيوخه وتلامذته: أخذ عن ابن الرَّمَّاك (ت541هـ) كتاب سيبويه تَفَهُّما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النّحويّة واللّغويّة ما لا يحصى [18] ومنهم: أبو عبد الله بن أصبع، وعرض عليه الموطّأ، وأبو جعفر أحمد بن عبد

العزيز، وابن عمّه أبو بكر، وأبو جعفر البطروجيّ، وابن أبي الخصال، وأبو الطاهر التّميميّ، وابن سرّة، وأبو بكر بن مدير، وأبو القاسم بن رضيّ، وأخذ عنه القراءات، وغيرهم. وأخذ العربيّة والآداب عن أبي بكر بن سمجون، وأبي العبّاس بن خصيب، ورحل إلى إشبيليّة وأخذ عن شريح قراءتي نافع وابن كثير ولازم أبا القاسم بن الرَّمَّاك لتعلّم العربيّة، وسمع منهما ومن أبي بكر بن العربي (ت543هـ) بعد سماعه منه بقرطبة، ولقي بالمَرِّيَةِ أبا محمّد عبد الحقّ بن عطيّة وأبا عبد الله بن وضّاح، وأبا الحجّاج بن القُضَاعِيّ، وأبا عبد الله محمّد بن أحمد الحمزيّ، وأبا الفضل بن عِيَاض وأجاز له ابن مَوْهِب، وابن فَنْدَلَة، وأبو مروان البَاجيّ، وأبو العبّاس بن ثعبان وغيرهم [19].

وجاء أيضا أنّ من أساتذته في الفقه بعد ابن العربي نجد البطروجيّ والرّشاطيّ، وأبا محمّد بن المناصف، ومن أساتذته من علماء العربية أيضا نجد أبا بكر ابن سليمان بن سحنون، وابن بَشْكَوَال وقد تتلمذ له خلائق لا يحصرون كثرة من جِلَّة أهل عصره؛ منهم: أبو بكر بن الشّرّاط، وأبو محمّد البلويّ، وعمر بن محمّد الشَّلوبين [20].

ت/- وفاته ومؤلّفاته: تُوُفِّيَ بإشبيليّة مصروفا عن القضاء: يوم الخميس السّابع والعشرين من جمادى الأولى، من سنة اثنتين وتسعين وخمسمئة (592هـ) وقال ابن حوط الله: تُوُفِّي في سنة ثلاث وتسعين وخمسمئة (593هـ) وحكى غيره: إنّه توفّي قبل صلاة العصر من يوم الخميس المذكور قبلُ، إلا أنّه قال: الثّاني والعشرين من جمادى الآخرة، ودُفن بعد صلاة الجمعة، فكانت مدّة عمره سبْعا وسبعين سنة غير ثلاثة أشهر وسبعة أيّام [21]. وقيل إنّه توفّي يوم السّابع عشر من جمادى الأولى، وقيل في الثّاني عشر من جمادى الآخرة من سنة اثنتين وتسعين وخمسمئة (592هـ) [22] وفي التّأريخ الميلاديّ توفّي في سنة خمسٍ وتسعين ومئة وألف (1195م) [23].

له في العربيّة تأليف مفيد سمّاه: (المشرق في النّحو) وكتاب (تَنْزِيه القرآن عمّا لا يليق من البيان) وقد ناقضه أبو الحسن بن خروف، وردّ عليه في هذا التّأليف بكتاب سمّاه: (تَنْزِيه أئمّة النّحو عمّا نُسِب إليهم من الخطأ والسّهو) ولما بلغه ذلك قال- أي ابن مَضَاء- : "نحن لا نبالي بالكباش النّطّاحة وتعارضنا أبناء الخرفان" [24]، وله كتاب ثالث وهو المعروف بكتاب: (الرّدّ على النّحاة) أو (الرّدّ على النّحويّين) ولم يصلنا من آثار ابن مضاء إلاّ كتابه الأخير.

❖ **الكتاب الأوّل (المشرق في النّحو):** يذكر في بعض كتب التّراجم باسم: (المشرق في إصلاح المنطق) ثمّ يُذيّل بعبارة: (وهو لُبَاب كتاب سيبويه) فقد كان أوّل مُؤَلّف نحويّ باقٍ إلى الآن، وقد اتّبع طريقة صحيحة - إلى حدٍّ كبير- في البعد عن التّعقيد والمنطق اللّذين مُنِيَ بهما النّحو فيما بعد، فلعلّ المقصود بهذه العبارة أنّ ابن مَضاء قد أفاد من كتاب سيبويه في كتابه (المشرق) واقتبس منه عرض النّصوص اللّغوية وتناولها [25].

يقول ابن مضاء في كتابه الرّدّ على النّحاة - في بابي التّنازع والاشتغال- : "فإن قيل: أنت قد أبطلتَ أنْ يكون في الكلام عامل ومعمول فأرنا كيف يتأتّى ذلك مع الوصول إلى غاية النّحو، قلتُ أورد هذا في أبواب تدلّ على ما سواها بالأحرى، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النّحو كلّها فإنْ قضى الله – تعالى- بإكماله انتفع به من لم يَعِقْهُ عنه التّقليد، وإلاّ فيستدلُّ بهذه الأبواب على غيرها" [26]، ويبدو أنّ المقصود بمؤَلَّفه الذي يشتمل على أبواب النّحو كلّها هو: (المشرق) وأنّه كان تطبيقا للأصول الّتي كانت في كتابه: (الرّدّ على النّحاة). وجاء أنّ كتابه (المشرق) ورد بالفتح (المَشرق) ليدلّ على جهة الشّرق؛ أي أنّ هذا الكتاب أُلِّفَ ضدّ المشرق، وجاء أيضا في بعض المصادر بالضّمّ (المُشرق) بمعنى النّحو المُضيء الصّافي الخالي من التّعقيدات والجدل [27].

❖ **الكتاب الثّاني (تنْزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان):** لم يُعثر عليه إلى الآن، ولا يمكن القطع إنْ كان من كتب الفقه أو من كتب العربية، فابن مضاء فقيه ظاهريّ المذهب، وللظّاهرية موقف خاصّ من النّصوص، وربمّا ألّفه في نصوص القرآن تنزيها لها عن التّأويل والتّكلّف كما صنع الإمام ابن حزم (ت456هـ) في كتابه: (الإحكام في أصول الأحكام) [28].

ث/- ظاهريّة ابن مَضاء: في القرن الهجريّ الثّالث - بعد أنْ فرضت المذاهب الفقهيّة الأربعة سلطانها على العقول والقلوب- وُجد في بغداد عالم جليل ينادي بمذهب جديد هو: داود بن علي الأصفهانيّ (ت270هـ) الّذي أخذ بالكتاب والسّنّة، وألغى ما سوى ذلك من رأي وقياس [29]. لكنّ هذا المذهب لم ينل ما يستحقّه من الشّهرة والنّفوذ، مع أنّ أئمّة الظّاهريّة قد تتابعوا بعد ذلك وأنّ المذهب قد لاقى نجاحا في العراق وفارس وخراسان وبلاد الشام، ووصل هذا المذهب إلى الأندلس في القرن الخامس، وتلقّفه ابن حزم الأندلسيّ الّذي وطّد أركان هذا المذهب، لتأتي دولة الموحّدين الّتي طبقت منهجه، وتبنّت آراءه [30].

كلّ ذلك وغيره جعل ابن مضاء يتأثّر بالمذهب ويعتنقه، حتّى أنّه صار حجّة في المذهب الظّاهريّ، فبعد أنْ ولاّه الموحّدون قضاء فاس ثمّ ولّوه قضاء الجماعة، كان طبيعيّا أنْ يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهيّة، لِمَا ملأوا به كتبهم من فروع، بل لقد تحوّلوا بحملتهم إلى ما يشبه ثورة عنيفة، فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب، وحَمْل النّاس في دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظّاهريّ الّذي يرفض القياس وما يتّصل به من علل، ويكتفي بالظّاهر من القرآن العظيم والحديث النّبويّ الشّريف، وقد استلهم ابن مضاء هذه الثّورة لا في حملةٍ على الفقه والفقهاء، وإنمّا في حملة على النّحو والنّحاة، إذْ وجد مادّة العربيّة تتضخّم بتقديراتٍ وتأويلات وأقيسة وفروع وآراء لا حصر لها، ولا غَنَاء حقيقيّا في تتبّعها، أو –على الأقلّ- في تتبّع الكثير منها

فمضى يهاجمها في كتبه الثّلاثة [31]، إذن فابن مضاء كان ظاهريّا في النّحو [32].

وقد تبعه في بعض آرائه النّحويّة كثير من الدّارسين المحدثين على غرار عبّاس حسن وشوقي ضيف، هذا الأخير الّذي تحدّث –في تقديمه لكتاب الرّدّ على النّحاة- عن بعض الأفكار والأسس الجديدة في النّحو، حيث رسم تصنيفا جديدا للنّحو على ضوء آراء ابن مضاء، يقوم على ثلاثة أسس:

- تنسيق أبواب النّحو؛ بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردّها إلى أبواب أخرى؛

- إلغاء الإعراب التّقديريّ في الجمل، وكذلك في المفردات مقصورةً ومنقوصةً ومبنيّة؛

- أنْ لا تُعرَب كلمة لا يفيد إعرابها شيئا في تصحيح الكلام، والنّطق به نطقا سليما [33].

وقد لقيَ موضوع إصلاح النّحو وتيسيره على النّاشئة والمتعلّمين اهتمامًا كبيرًا وواسعًا في العقود الأخيرة، لاسيما بعد النّتائج الإيجابيّة الّتي حقّقتها الدّراسات اللّغويّة الحديثة، على صعيد البحث اللّساني النّظريّ والتّطبيقيّ ولاسيما أيضا أنّنا نعيشُ عصرًا يتلقّى فيه التّلميذ العربيّ الفصحى صناعةً وتعلُّمًا، لا طبْعًا واكتسابًا، وهي فكرةٌ –فكرة تجديد النّحو– تضمّنتْها أعمالُ ومؤلّفاتُ عددٍ من الباحثين واللّغويّين والتّربويّين، من بينها كتاب (إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى، وكتاب (مناهج التّجديد في النّحو والبلاغة والتّفسير والأدب) لأمين الخولي، وكتاب (اللّغة العربيّة، معناها ومبناها) لتمّام حسّان وكتابي (في النّحو العربيّ، نقدٌ وتوجيه) و(في النّحو العربيّ، قواعدٌ وتطبيق) لمهدي المخزوميّ. كما عُقِدت من أجله العديد من المؤتمرات والنّدوات واللّقاءات في مختلف أنحاء العالم العربيّ؛ من أهمّها: ندوة تيسير تعليم النّحو؛ نظّمها إتّحاد

المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة في عام 1976م، وندوة تيسير النّحو المنعقدة في أفريل 2001م، نظّمها المجلس الأعلى للّغة العربيّة بالجزائر [34].

وهناك من يقول إنّ ابن مضاء كان ظاهريّا في الفقه لا في النّحو، فلما أراد أنْ ينصر مذهبه الظاهريّ ويدعم ثورة الموحّدين على مذاهب الفقه، تصدّى إلى النّحو العربيّ بكتابه (الرّدّ على النّحاة) رغبةً في هدم النّحو المشرقيّ –وإن لم يقصد هدم النّحو لذاته- وإنمّا كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلةً لفهم الفقه المشرقيّ، وحجّةُ ذلك أنّه كان يقضي بين النّاس بالمذهب الظاهريّ. كما أنّه كان ينفي من النّحو كلَّ ما لا يستقيمُ ومذهبَه الظّاهريّ، فينفي من النّحو العللَ الثّواني والثّوالث، مثلما تنفي الظّاهريّةُ العللَ من الشّرعِ الحنيفِ، فالفقيهُ في المذهبِ الظّاهريّ لا يحتاجُ إلى تعليلِ ما حُرِّمَ بالنَّصِّ. ولأنّ المذهب الظّاهري لا يعتدّ بالقياس في الفقه، فقد دعا ابنُ مَضَاءٍ إلى إلغاءِ القياسِ من النّحو أيضا وأمثلةٌ أخرى كثيرة.

2/- كتاب الرّدّ على النّحاة:

أ- عصر الكتاب: أُلّف كتاب (الرّدّ على النّحاة) في عصر الموحّدين وهو من أزهى العصور الّتي مرّت على الأندلس والمغرب، من حيث ازدهار الحياة العلميّة والفلسفيّة، ويكفي في تشخيص ذلك وتصويره ،أنّه أظَلَّ ابن طفيل وابن زهر، وابن رشد (520- 590 هـ) وكانت الدّولة - حينئذٍ - تعمل على إيقاظ عقل الشّعب، وأن يكون عقلا مستقلا ّ، ثائرا في كلّ ما يُعتنق من مذاهب وآراء [35]. وهو عصر ثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحّدين - وبخاصّة في عهد يعقوب بن يوسف (ت1213م) - تدعو إلى هذه الثّورة، وتأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، وقد تبع ابن مضاء هذه الثّورة من يعقوب بن يوسف، وألّف كتابه "الرّدّ على النّحاة" يريد أن يردّ به نحو المشرق على المشرق، أو - بعبارة أدقّ - يريد أن يردّ بعض أصول هذا النّحو [36].

لقد كانت الأندلس على عهد الموحّدين عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها، وكان النّحو يشغل الدّارسين، ويستنفد كثيرا من جهدهم، ووقتهم وكانت حملة النّقّاد - من أمثال ابن مضاء ومن تقدّمه - ترجع إلى أنّ النّحاة - في دراستهم - التزموا ما لا يلزمهم، وأصبح عملهم حافلا بأمور تجافيها طَبَعِيَّة العلم [37].

ب- التّعريف بالكتاب: كتاب الرّدّ على النّحاة هو نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة التّيْموريّة بدار الكتب المصريّة رقمها (365 نحو) وقد نُسخت في سنة ألف وثلاثمئة وثمانية عشر هجريّة (1318هـ) فهي نسخة حديثة العهد [38]، حقّقها شوقي ضيف في عام 1947م، وهناك نسخة أخرى موجودة بمعهد المخطوطات العربيّة المصوَّرة عن المكتبة الخليليّة بالقدس، وتقع في (35/ق) برقم (30 من 668) [39]. وبعد ثلاثين عاما من تحقيق شوقي ضيف للكتاب، حقّقه ونشره محمّد إبراهيم البنّا. ليطبع بدار الاعتصام عام 1979م وقد اعتمد على النّسختين؛ النّسخة الأولى الّتي اعتمدها شوقي ضيف، والنّسخة الثّانية الّتي تبدو قديمة العهد جدّا، قريبة من عصر المؤلف [40]. ليردف التّحقيقين تحقيقٌ ثالث لمحمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، طبعته دار الكتب العلميّة ببيروت في سنة 2007م معتمدا فيه النّسخةَ الثّانية.

ت- دوافع تأليفه: اهتمّ الدّارسون بهذا الكتاب ليس لأنّ فيه نحوا جديدا، وإنمّا لأنّ ابن مضاء وعد بأنْ يخلّص النّحو من أثقاله [41]، وما جاء فيه من أقوال جديدة - نوعا ما- إنمّا هو امتداد لما عُرِف عن بعض النّحاة في مجالسهم في المشرق والمغرب، فمن قبله هاجم ابن حزم الظّاهريّ العلل النّحويّة وكان في المشرق –حينئذ- ابن سنان الخفّاجيّ (466هـ) له الرّأي نفسه في العلل، وقد حكى عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) ما أنكره معاصروه في النّحو ومنها: العلل [42]، ويبدو أنّ أبا الوليد بن رشد - قرين ابن مضاء ومعاصره- قد شغله أمرُ النّحو والنّحاة، وما رآه من استغراقهم في مسائله

وتوسّعهم في بحوثه وصرفهم الجهودَ إلى درسه، حتىّ صار لكلّ شيخ مذهب ينافح عنه، ويُعنى بتكوين من يقوم به من التّلاميذ، كلّ ذلك جعله يصنّف كتابه (الضّروريّ في النّحو) وهو عنوان دالٌّ على مضمونه [43].

لقد حاول ابن مضاء وضع نَمَوْذَجٍ جديد لوصف اللّغة العربيّة والتّقْعِيدِ لها وفْقَ أصول ومبادئ فكريّة وفلسفيّة، تختلف اختلافا جذريّا عن تلك الّتي وضعتها البصرة، وذلك مع اعترافه بقيمتها والهدف من وضعها، يقول: "وإنيّ رأيتُ النّحويّين- رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته عن التّغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية الّتي أَمّوا وانتهوا إلى المطلوب الّذي ابتغوا" [44]. إلاّ أنه وجد النّحاة قد تزيّدوا في النّحو على صورة تأباها طَبعيَّة الدّراسة فيه ورأى أنّه وقع بينهم من الخلاف فيه - وفي كثير من أصوله- ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادره الأولى، بل يوشك أن يضعفَه ويوهنه، يقول: "إلاّ أنهّم التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدْرَ الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها" [45]. ثمّ يردف قائلا: "على أنّها إذا أخذت [أي دراسات النّحاة الأقدمين] المأخذَ المبرّأ من الفضول، المجرّد عن المحاكاة والتّخييل، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، ولم تشتمل إلاّ على يقين، أو ما قاربه من الظّنون" [46].

ثمّ يبيّن ابن مضاء أهمّيّة كتابه - مُقَارِنًا بينه وبين ما سبقه من مصنَّفات الأوّلين- : "ومثل هذا المكتوب وكتب النّحويين، كمثل رجال ذوي أموال عندهم الياقوت الرّائق، والزّبرجد الفائق والذّهب الإبريز، والورق التي بَرَزَتْ في الخلوص كل التّبريز، وقد خالطها من الزّجاج الّذي صفا حتىّ ظُنَّ زبرجدا والنّحاس الّذي عولج حتىّ حُسِبَ عسجدا، ما هو أبهى منظرا، وأعظم في مرأى العين خطرا وأكثر عدّة، وأجدّ جدّة، حتّى صاروا بهما أَلْهَجْ، وظنّوا أنهم إليها أحوج، فأتاح الله لهم رجلا ناصحا وناقدا بصيرا، فأظهروه على ما لديهم من

تلك الذّخائر النّفيسة المُونِقَة [47]، فقال لهم:..هذا الّذي اتّخذتموه عدّةً للدّهر وظننتموه أمانا من الفقر، بعضه مال، وبعضه لمع آلْ [48] " [49].

ثمّ يحدّد الهدف والغاية الّتي جعلته يَضع كتابه هذا قائلا: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه" [50]. يبيّن أنّه لا يقصد الإتيان بنحو جديد، أو اختراع مسائل لم تكن فيه من قبل، بل إنمّا انحصرت مَهمّته في تعديل ما اعوجَّ وتقويم ما مال والاعتدال فيما لحقته المبالغة، والتّنبيه إلى ما أصابه الخطأ مسترشدا –كما قال- بحديث رسول الله ﷺ: {الدِّينُ النَّصِيحَةُ} [51].

ث- منهجيّة الكتاب وموضوعاته: الكتاب يبدأ بمقدِّمة تليها خمسة فصول، تحدّث ابن مضاء في المقدِّمة عن الغرض الّذي جعله يؤلّف مؤلَّفه هذا ذاكرا بعض الأحاديث النّبويّة الشّريفة الّتي دفعته إلى ذلك، ثمّ ينصح القارئ لهذا الكتاب أن يأخذ منه ما يراه نافعا ناجعا، ويَذَرَ غيره، ثمّ يتكلّم عن أهمّيّة هذا الكتاب وتفرُّدِه عمّا سبقه، وتميّزه بآرائه ومسائله عمّا ورد في نَتَاجات الأوّلين، ثمّ يردّ بعد ذلك على بعض من قد يستهزؤون بآرائه، أو يستصغرون دعوته، أو يصعّبون عليه مَهمّة الرّدّ على جماعة النّحاة، ويبيّن لهم فضله وأحقّيّته وجدارته بهذه الآراء وتلك المهمّة.

ثمّ عَنْوَنَ الفصول الخمسة بالآتي: (فصلٌ عن إلغاء العوامل، فصل عن النّحو من غير عامل ومعمول، إسقاط العلل الثّواني والثّوالث، إسقاط التّمارين) وهذه الفصول الثلاثة في مجملها أثارت ثلاث قضايا رئيسة: العامل، العلل الثواني والثّوالث، والتّمارين غير العمليّة، وكان الفصلان الثّاني والثّالث تابعين في المضمون للفصل الأول، فقد طبّق ابن مضاء في إلغاء العوامل على باب التّنازع في الفصل الثّاني، وطبّقه في الفصل الثّالث على باب الاشتغال.

في هذا الكتاب بدأ ابن مَضَاء بنظريّة العامل والمعمولات يبتغي نقضَها ونقضَ كلّ ما جرّت إليه من عوامل لفظيّة ومعنويّة، ومن معمولات مذكورة

ومضمرة ومحذوفة، حيث يهاجم نظريّة العامل الّتي عقّدت النّحو وأكثرت فيه من التّقديرات، والمباحث الّتي لا طائل من ورائها في رأيه ويفصّل القول فيما أدخلته هذه النّظريّة على النّحو من عقد التّقديرات - على نحو ما هو معروف في العوامل المحذوفة- ممّا يُبعد الصِّيَغ عن وجهها الطبيعي، ويدفع إلى تمحُّلاتٍ لا داعي لها؛ كتقدير أنّ الظّرف والجارّ والمجرور إذا وقعا أخبارا أو صلات أو أحوالا يتعلّقان بعامل محذوف، ولا حذف هناك ولا عامل - في رأيه- ولا عمل [52].

ويذهب إلى أنّ ضمائر التّثنية والجمع ليست ضمائر، بل هي علامات تدلّ على التّثنية والجمع، ودرس باب التّنازع دراسةً مفصّلة؛ موضّحا ما جلبه فيه النّحاة من صيغ معقّدة عسرة، لم ينطق بها العرب، ولا وقعت في أذهانهم. وبالصّورة نفسها درس باب الاشتغال؛ إذْ وزّع النّحاة الصّيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه، وما يترجّح فيه الرّفع أو النّصب، وما يجوز فيه الأمران مقدِّرين- في أكثر الصيغ- عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام، وذكر ابن مضاء أنّه لا داعي لكلّ هذه التّقديرات وما يطوى عليها من أقسام [53].

ثم درس باب فاء السّببيّة وواو المعيّة، اللّتين يُنصب بعدهما المضارع مصوِّرا تعسُّف النّحاة في التّأويل والتّقدير، مستلهما مذهبَه الظّاهريّ الّذي يرفض ما وراء ظاهر النّصوص من تقديرات وتأويلات، ويتّسع في استلهام هذا المذهب. فإذا هو يهاجم – مستضيئا بابن جنّي في إنكاره علّة العلّة- العللَ الثّواني والثّوالث؛ كالتّعليل لعمل (إنّ) النّصبَ والرّفعَ، ولماذا لم تنصب الثّاني وترفع الأوّل كالفعل، ممّا ليس فيه نفع ولا فائدة في ضبط اللّسان [54]. كما يهاجم الأقيسة النّحويّة وما حُشد منها في جميع أبواب النّحو، ممّا يبعد تصوّره ويصعّب فهمه، ولا يفيد في النّطق السّليم بالعربيّة أيّ فائدة في رأيه، وبالمِثل يهاجم القياس ملاحظا تارة ضعفه، وتارة فساده، كما يهاجم التّمارين غير العملية؛ لأنّ ذلك –في رأيه- فضول ينبغي أن يبرّأ منه النّحو، ويُخَلَّصَ تخليصا

حتىّ لا يكون فيه عسر ولا صعوبة [55]. ويوردُ أثناء حديثه عن التّمارين غير العمليّة آراء النّحاة فيها، وشدّة اختلافهم في مسائلها وكيف أنَّها تشغل النّحاة بوجوهٍ وعِلَلٍ لا حاجة لنا بها، فقد قالوا –مثلا- : ابْنِ من (البيع) على مثال (فُعْل) فقال قومٌ: هي (بَوْع) وقال آخرون: بل هي (بيْع) واحتجَّ كلٌّ لرأيه، فماذا تفيدُنا –كما يرى ابن مضاء– صيغَةُ (بوع أو بيع) الّتي لم تأتِ عن العرب، والّتي لسنا في حاجةٍ إلى استعمالها ؟! [56] وابن مضاء يقول: "النّاس عاجزون عن حفظ اللّغة الفصيحة الصّحيحة، فكيف بهذا المظنون المُستَغنى عنه" [57].

ج- خصائص الكتاب وميزاته: أهمّ ما يكتنف هذا الكتاب من ممّيزات وخصائص على الرّغم من صغر حجمه وقلّة عدد صفحاته - مقارنةً بمصنّفات النّحاة القدامى ومؤلّفاتهم الضّخمة- هو أنّه يمتاز بالدّقّة العلميّة في الأسلوب، والتّطرّق إلى جواهر المسائل، وملامسة نواة الأصول والمباحث والاكتفاء بالإشارة إلى الفروع والتّوابع من المسائل، كما يحرص صاحب هذا الكتاب على تدعيم آرائه، وما جنح إليه من مسائل بكثير من الأدلّة السّاطعة، والبراهين المقنعة، والحجج القاطعة، وهذا ما يراه المطالع لهذا الكتاب، إذْ لا يرى مسألة إلاّ وهي مشفوعة بدليل، مفسّرة بمثال، يوضّح إشكالها، ويفتح أقفالها، كما استخدم أيضا ابن مضاء أسلوبا راقيا وقويّا، ولغةً متماسكة فيها كثيرٌ من البراعة والجمال، وذلك ما نلمسه وبخاصّة في مقدِّمة الكتاب.

وقد وشّح مقدّمة الكتاب بسجع جميل، وتوافق بديع، على شاكلة المقامات، كما زخر الكتاب بكثير من التّرادفات، وعطف المعنى على المعنى نفسِه، أو القريب منه، ومن أمثلة ذلك كلّه: (فبلغوا من ذلك إلى الغاية الّتي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا) (فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها) (كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا) (عندهم الياقوت الرّائق، والزّبرجد الفائق) (فَعَجَمَهُمْ الزّمان عَجْمَة، وَضَغَمَتْهُمْ الحوادث ضَغْمَة وأصابتْ مدينتهم أزمة)

(وإنّك أخمل من بقّة في شقّة، وأخفى من تَبِنَة في لَبِنَة). كما أكثر - أيضا- من التّشبيه والتّمثيل، فمثلما مثّل - في معرض حديثه عن كتابه ومقارنته بكتب الأوّلين- برجال ذوي جواهر وكنوز، خالطها ما ليس منها، فجاءهم ناصح يريد تبصيرهم، فإنّه - أيضا- مثّل في بعض المسائل الأخرى، كما نراه مستخدما بعض الأساليب الشّرعيّة الدّينيّة الّتي من بينها استشهاده ببعض الأحاديث النّبويّة الشّريفة في ثورته النّحويّة، دون أن ننسى أنّ الكتاب تضمّن خمسا وعشرين آية وخمسة أحاديث، واستشهد أيضا ببعض الأبيات الشعرية التي بلغ عددها أكثر من خمسين بيتا (54 بيت).

3/ - العلّة عند ابن مضاء: (العلل الثّواني والثّوالث).

العلّة لغةً عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ، فيتغيّر به حال المحلّ بلا اختيار ومنه يُسمّى المرض علّة؛ لأنّه بحلوله يتغيّر حال العليل، من القوّة إلى الضّعف وقيل هي ما يتوقّف عليه وجود الشّيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه. وتنوّعت العلّة على اعتبارات مختلفة، فالعلّة التّامّة هي ما يجب وجود المعلول عندها، والعلّة النّاقصة بخلاف ذلك، وعلّة الشّيء ما يتوقّف عليه ذلك الشّيء، وهي إمّا علّة الماهية؛ أي ما تقوم به الماهية من أجزائها، وإمّا علّة الوجود؛ أي ما يتوقّف عليه اتّصاف الماهية المتقوّمة بأجزائها بالوجود الخارجي [58].

وأمّا **العلّة النّحويّة** الجامعة بين الأصل والفرع فهي الّتي عليها حُمِلَ الفرع على الأصل، أو على حكم الأصل، وغير مدخولة بالنّقض والإبطال، ولا مُتَسَمَّح في عدم التّثبّت فيها عند القدرة على ذلك [59]. وقد بدأ البحث عن العلّة في لغة العرب وأساليبهم منذ القرن الثّاني الهجريّ، ويُعتقد أنّ أوّل من تحدّث بتوسُّعٍ في العلل النّحويّة هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت117هـ) ثمّ ظهرت العلل في أوضح صورها، وأشدّها توسّعا عند الخليل وسيبويه، إلاّ أنّ هذه الفترة أي القرن الهجريّ الثّاني شهدت بداية دخول كتب المنطق والفلسفة ونقلها إلى

العربيّة، ممّا كان له تأثيرها الكبير الواضح في علوم العربيّة، ومنها النّحو وظهر فيه تأثير المنطق جليّا في العلل [60].

ولعلّ أوّل من تأثّر بالفلسفة من علماء النّحو الفرّاءُ (ت207هـ) الّذي كان قريبا من الاعتزال ممّا دفعه للاطّلاع على كتب الفلسفة والطبّ والنّجوم، وفي القرن الهجريّ الرّابع بلغت العلّة النّحويّة أَوَج نضجها مع أبي القاسم الزّجّاجيّ (ت337هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) إذْ قسّم العلل ثلاثة أقسام رئيسة هي: العلل التّعليميّة، والعلل القياسيّة، والعلل الجدليّة النّظريّة، وجاء السّيرافيّ (ت368هـ) بعده وشرح كتاب سيبويه، وكانت علل النّحو عنده قائمة على التّعليل العقليّ، والحِجاج المنطقيّ [61].

والعلّة على نوعين :

❖ علّةٌ مُظْهَرَةٌ حِكْمَةً وسمّاها بعضهم علّة العلّة أو متمّم العلّة؛ أي بإظهار حكمتها، فهي شرْح لها يصحّ الاستغناء بها، كأنْ يُقال في علّة رَفْعِ زيد: لأنّه فاعل، فيقال في حكمة ذلك: إنّما ارتفع الفاعل لأنّه أُسْنِد إليه، وقد تكون الحكمة صالحة لتتميم العلّة والحكمة؛ كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول.

❖ وعلّة مُوجِبَة لطَرْدِ كلامهم، وسَوْقِهِ على قانون لغاتهم، وهي الأكثر استعمالا والأشدّ تداولا [62] وأمّا أقسامها فإنّ فيها أربعا وعشرين علّة وهي على الاختصار:

1- علّة السّماع: وهي الّتي عليها مدار النّحو، كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

2- علّة التّشبيه: وهي كالقياس، وقرينة السّماع، كرفع اسم (كان) تشبيها بالفاعل.

3- علّة الاستغناء: كحذف كلٍّ من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه، استغناءً عنه بما قام مقامه.

4- علّة الاستثقال: كتقدير الضّمّة والكسرة في المنقوص.

5- علّة الفَرْق: كتجرّد خبر أفعال الشّروع من (أنْ) وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرّجاء، للفرق بين الشّروع وهو حاليّ، وبين الرّجاء وهو مستقبليّ.

6- علّة التّوكيد: كإدخالهم النّون الثّقيلة والخفيفة في فعل الأمر لتوكيد إيقاعه.

7- علّة التّعويض: كتنوين العِوَض عن الياء أو حركتها في (جوارٍ).

8- علّة النّظير: كحمل أفعال المقاربة على الأفعال النّاقصة؛ لكونها نظيرتها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط.

9- علّة النّقيض: كإعمال (لا) الّتي لتوكيد النّفي عملَ (إنّ) الّتي لتوكيد الإثبات.

10- علّة الحَمْل على المعنى: وهو المُعبَّر عنه بالعطف على المعنى والعطف على المحلّ، كتذكير (جاءه) في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [البقرة:275] وهي مؤنّثة حملا على المعنى وهو: الوعظ.

11- علّة المشاكلة: وهي في اللّفظ كتنوين غير المنصرف لمجاورته المنصرف؛ نحو قوله تعالى﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاَسِلاَ وَأَغْلاَلاً وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان:4].

12- علّة المعادلة: أي المقابلة والموازنة، كتنوين المقابلة في جمع المؤنّث السّالم، فإنّه في مقابلة النّون في جمع المذكر السّالم.

13- علّة القرب والمجاورة: كقولنا (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فقد جُرّ (خربٍ) لمجاورته المجرور وكان أصله الضّمّ؛ لأنّه صفة لجحر وليس لضبّ.

14- علّة الوجوب: كانقلاب كلٍّ من الواو والياء ألفا عند تحرّكه وانفتاح ما قبله.

15- علّة الجواز: كإلحاق علامة التّأنيث للمسند المجازيّ التّأنيث الظّاهر؛ مثل: أَوْرَقَت الشّجر وأورق الشّجر.

16- علّة التّغليب: كالعمرين ﴿ وكُتُبِهِ ﴾ [التّحريم:12] والتّغليب قد يكون للشّرف أو للتّخفيف أو للكثرة.

17- علّة الاختصار: كحذف النّون من مضارع (كان) المجزوم بالسّكون، في نحو قول الله تعالى ﴿ ولَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم:20].

18- علّة التّخفيف: كالإدغام.

19- علّة دلالة الحال: كحذف العامل في نحو قولنا: (الهلال) ففي الرّفع يكون العامل (هذا) وفي النّصب يكون العامل (انظر).

20- علّة الأصل: كالسّكون في البناء.

21- علّة التّحليل: كالاستدلال على اسميّة (كيف) بنفي حرفيّتها إذا ضُمّت إلى اسم تركّب منها كلام ونفي فعليّتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل في نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفيل:01] لأنّ الفعل لا يُسْنَدُ لمثله.

22- علّة الإشعار: كجمع (موسى) على (مُوسَوْن) بفتح ما قبل الواو الثّانية إشعارًا بأنّ المحذوف (ألف) وهكذا في كلّ مقصور.

23- علّة التّضاد: كقولهم: الأفعال الّتي يجوز إلغاؤها - كأفعال القلوب- متى تقدّمت وأُكّدت بالمصدر أو بضمير لم تُلْغَ أصلا؛ لِمَا بين التّوكيد والإلغاء من تضادّ؛ لأنّ الإلغاء يقتضي الإهمال وعدم الاعتداد بالشّيء فَعِلَّةُ عدم إلغائها التّضادّ.

24- علة الأَوْلى: كتقديم الفاعل على المفعول؛ لأنّه أحقّ بذلك رتبةً وأوْلى [63].

وعلل النّحو - كما قال أبو القاسم الزّجّاجيّ (ت337هـ)- على ثلاثة أضرب:

1/- العلّة التّعليميّة: هي الّتي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنّنا لم نسمع كلّ كلامها لفظا، وإنّما سمعنا بعضه فقسناه على نظيره؛ فمن هذا النّوع من العلل قولنا (إنّ زيدًا قائمٌ) فإنْ قيل: بِمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ؛ لأنّها

تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك (قام زيدٌ) إنْ قيل: لِمَ رفعتم زيدًا؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، و به ضُبط كلام العرب [64].

2- /العلّة القياسيّة: وتسمّى علّة العلة، ويرى ابن جنيّ (ت391هـ) أنّ تسمية هذا النّوع من العلل بعلّة العلّة ضرب من التّجوز في اللّفظ، فأمّا الحقيقة- كما يقول- فإنّها شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلّة [65]، وهي أنْ يُقال لمن قال: نصبتُ زيدا بإنّ - في قوله (إنَّ زيدًا قائمٌ)- : ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضَارَعَتْ الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعولُه على فاعله؛ نحو (ضربَ أخاك محمّدٌ) [66].

3- /العلّة الجدليّة النّظريّة: هي كلّ ما يُعتلُّ به بعد هذا الّذي سبق؛ مثل أنْ يقال في باب إنّ - مثلا- : فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم المستقبليّة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبّهتموها بالأفعال لأيِّ شيءٍ عَدَلْتُمْ بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله؟ وهلاّ شبّهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الأصل وذاك فرع منه؟ فأيُّ علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأيّ قياس اِطَّرَد لكم في ذلك؟ وغير ذلك من الأسئلة الّتي يكون كلُّ جواب يَعتلّ به المسؤول عنها داخلاً في الجدل والنّظر [67].

ويجوز في العلّة التّعليلُ لحكم واحد بعلّتين؛ لأنّ المعاني لا تتزاحم، والعلل توضيح وتعريف ويجوز أيضا تعليل حكمين بعلّة واحدة، سواء تضادّا أم لم يتضادّا، كما يجوز أيضا التّعليل بالأمور العدميّة كتعليل بناء الضّمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك [68]، وهذه الأقسام الثّلاثة الّتي سبق ذكرها هي ما اصطُلِح على تسميتها بالعلل الأوائل واحتجّ بعضهم على

ما يليها من تعليلات. وكثر الاستخفاف بهذه التّعليلات حتىّ قال العلاّمة أحمد بن فارس [69]:

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَجْدُولَةٌ ❖❖❖ تُرْكِيَّةٌ تُنْمَى لِتُرْكِيّ

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ ❖❖❖ أَضْعَف مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ

[السريع]

فيردّ السّيوطيّ (ت911هـ) قائلا: "وأمّا ما ذهب إليه غَفَلَةُ العوامّ من أنّ علل النّحو تكون واهيةً ومتمحّلة، واستدلالهم على ذلك بأنّها أبدا تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعا لها، فبمعزل عن الحق [70]؛ ذلك أنّ هذه الأوضاع والصّيغ وإنْ كنّا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتّباع، ولابدّ فيها من التّوقيف، فنحن إذا صادفنا الصّيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلِمنا أنّها كلّها أو بعضها من وضْع واضع حكيم - جلّ وتعالى - تطلبُنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب" [71]. ويقول أيضا ابن جنّي في خصائصه: "اعلم أنّ علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين؛ وذلك أنّهم يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال، أو خفّتها على النّفس وليس كذلك علل الفقه؛ لأنّها إنّما هي أعلام وأَمَارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التّعبّديّة بخلاف النّحو، فإنّ غالبه أو كلّه ممّا تُدرَك علّته، وتظهر حكمته" [72]. ويقول أيضا: "لا شكّ أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها [73]..ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل ونصب المفعول، والجرّ بحروفه والنّصب بحروفه والجزم بحروفه، وغير ذلك من التّثنية والجمع والإضافة والنّسب والتّحقير، وما يطول شرحه، فهل يحسُنُ بذي لبٍّ أنْ يعتقد أنّ هذا كلّه اتّفاق وَقَعَ، واتِّجَاهٌ اِتَّجَهَ ؟ [74]".

وقبل أنْ نَعْرِض لرأي ابن مَضَاء في هذه العلل لا بأس أن نتطرّق إلى رأي الظّاهريّة عموما في العلل، فقد اتّجه أهل الظّاهر إلى مناقشة المعلّلين من ناحيتين: الأولى تخطئة فهمهم لمعنى العلل والثّانية مناقشة هذا الفهم مناقشة عقليّة منطقيّة، فقد خلط أصحاب الرّأي - في نظر أهل الظّاهر- بين مصطلحيّ (العلّة) و(السّبب) [75] مع أنّ هناك فارقا بينهما، فالعلّة اسم لكلّ صفة توجب أمرا ما يجب إيجابا ضروريّا، والسّبب هو كلّ أمر فَعَلَ المُخَيَّرُ فعلا من أجله، ولو شاء لم يفعله، والظّاهريّة ينكرون التّعليل بالمعنى السّابق فيتقبلونها على شرط أن تكون تلك الأسباب منصوصا عليها، وإلا فإنّهم لا يقبلونها مطلقا [76].

يقول ابن مضاء: "وممّا يجب أن يسقط من النّحو العلل الثّواني والثّوالث وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا (قام زيد): لِمَ رفع؟ فيقال: لأنّه فاعل وكلّ فاعلٍ مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصّواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عَرَف أنّ شيئا ما حرام بالنّص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره فيسأل لِمَ حرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه" [77]. ونرى ابن مضاء هنا في هذه الفقرة يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه، إذْ يقول إنّ النّحويّ لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالسّماع، كما أنّ الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرِّم بالنّصّ [78]. ثمّ يقول: "ولو أجبنا السّائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلِمَ لَمْ تعكس القضيّة بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، ولأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطيَ الأثقل - الّذي هو الرّفع– للفاعل، وأعطيَ الأخفّ –الّذي هو النّصب– للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة؛ ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله؛ إذْ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الّذي هو

مطلوبنا باستقراء المتواتر الّذي يوقع العلم" [79]. في هذا النّصّ يضرب ابن مضاء مثالا بباب الفاعل، فإنّ النّحاة يسوقون فيه علّة أُولَى، وهي أنّ كلّ فاعل مرفوع، وهي علّة مستقيمة تعطينا الحكم في الباب، غير أنّ النّحاة لا يكتفون بها، بل يضيفون وراء كلّ علّةٍ علّةً أخرى، وهذا كلّه - كما يرى- فَضْلُ تفكيرٍ في ميتافيزيقيّة أبواب النّحو فكان الواجب أن نقتصر على العلّة الأولى الّتي تبدو معقولة ومفيدة، أمّا هذه العلل الثّواني والثّوالث فينبغي نفيها من النحو؛ لأنّها لا تكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما تكسبنا حكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم، وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربيّة شيئا في نطقهم. إلاّ أنّه يرتضي نوعا من العلل الثّواني، مثل العلّة الّتي تذهب إلى أنّ كلّ ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يُحرّك، فإن قيل: ولِمَ لَمْ يُتركا ساكنين؟ أُجيب بأنّ النّاطق لا يمكنه النّطق بهما ساكنين، وهي علّة ثانية يرتضيها ابن مضاء [80]، وما نستشفّه ممّا سبق أنّ العلّة الحقّ والصّحيحة - عند ابن مضاء– هي تلك القوانين المستنبطة من كلام العرب والّتي ينتظم بها هذا الكلام ويصحّ بها نطقه، أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحويّة الّتي تؤخذ من الكلام العربيّ وتحكم نطقه [81].

وفي حديث ابن مضاء عن الممنوع من الصّرف تطبيق على هذا المعنى السّابق، فالعلل الأولى في تلك الأسماء هي صفات المنع من الصّرف: "التّعريف والعُجمة والصِّفة والتّأنيث والتّركيب والعدْل والجمع الّذي لا نظير له، ووزن الفعل المختصّ به أو الغالب به، والألف والنّون الزّائدتان المشبهتان ألفَ التّأنيث" [82]، ثمّ ذكر العلل الثّواني بعد ذلك: "فالوجه عندهم لسقوط التّنوين من الفعل ثقله وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشّيء إذا عاوده اللّسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت، فمُنعت ما مُنع الفعل من التّنوين، وصار الجرّ تَبَعًا لها" [83]. ثمّ يقول بعد ذلك ابن مضاء: "وليس يُحتاج من هذا إلاّ إلى معرفة تلك العلل الّتي تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك فهو فَضْل

هذا لو كان بَيِّنًا، فكيف به وهو ما هو في الضَّعف، لأنّه ادّعاءُ أنّ العرب أرادته ولا دليل على ذلك إلا سقوط التّنوين، وعدم الخفض، وهذان إنمّا هما للأفعال فلولا شَبَهُ الأفعال لَمَا سقط منها ما سقط من الأفعال" [84]؛ من هذا القول يتّضح أن ابن مضاء يدعو إلى إلغاء ما يَعْقُبُ العلل الأوائل بل ويرى أن القول بالثّواني والثّوالث تجنٍّ على كلام العرب، وادعاءٌ أنّهم اعتقدوا وقصدوا أشياءً لم يقصدوها البَتَّةَ، أو - على الأقلّ- لا دليل لهم على ذلك.

وقد قسّم ابن مضاء مظاهر هذه العلل إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ مقطوع به وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده. ثمّ قدّم هذه الأقسام الثّلاثة مشروحةً بطريقة عمليّة، قدّمها في أمثلتها مبيّنا فيها العلّة الأُولى والثّانية، وإنْ كان لَمْ يحكم عليها صراحة بالقَبول أو الرّفض، لكنّ التّسمية الّتي ساقها لهذه العلل قد تُشْعِرُ باعترافه بالنّوعين الأَوَّلَيْنِ - المقطوع به، وما فيه إقناع- وقد يبدو في ذلك بعض التّناقض في رأيه، إذْ هناك بعض العلل الثّواني – كما سبق- الّتي يعترف بها في النّحو [85]. والتّقسيم عنده كان كالآتي:

أ- العلل المقطوع بها: ومعنى القطع هنا قَطْع أسئلة السّائل بعدها، ومن أمثلة هذا القسم: "كلّ فعل في أوّله إحدى الزّوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنّه إذا أَمِرَ به يُحذف الحرف الزّائد فإنّه تدخل عليه ألف الوصل. فإنْ قيل: فلِمَ لم يُترك أوّله كذلك؟ قيل: لأنّ الابتداء بالسّاكن لا يمكن، وهي ثانية" [86] فهذه العلّة إكمال للعلّة للأولى وتبيين لها، وإذا وردت قطعت شُبهة من لا يزال يتطلّع إلى شيء بعد الأُولى، وإذا كانت تُعْلَمُ من الأُولى، لم يكن هناك حاجة إلى هذه العلّة الثّانية [87].

ب- أمّا **ما فيه إقناع**: ونقصد بالإقناعِ الإقناعَ الذّهنيّ، فهذه العلل الثّواني قد وردت لِتُعلّل لمشابهةٍ ذهنيّة ضعيفة بين حكمين، ففي هذه العلل إقناع بضرورة تلك المشابهة، فإذا بطلت الضّرورة الّتي استدعتْها انهار الأساس الذّهنيّ الّذي جاءت من أجله، ووجب أن تسقط من النّحو؛ وهو ما سمّاه: "التّعليل غير

البيِّن" [88]. يقول: "فمثال غير البيّن منها قولهم: إنّ الفعل الّذي في أوّله إحدى الزّوائد الأربعة إنّه أُعرِب لشبهه بالاسم، ويكفي في ذلك أنْ يُقال: كلُّ فعل في أوّله إحدى الزّوائد الأربع ولم يتّصل به ضمير جماعة النّساء، ولا النّون الخفيفة ولا الشّديدة فإنّه مُعْرَب" [89]. ففي هذا المثال الذي قدّمه لهذا النّوع من التّعليل: العلّة الأُولى فيه هي ما يكتفى به من وصْف حالة الفعل المعرب؛ أمّا العلّة الثّانية فهي تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم، وقد ساق ابن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة: مِن تخصيص كلّ منهما بعد عمومه، ودخولِ لام التّوكيد على كلٍّ منهما، إلى غير ذلك ممّا ذكرته كتب النّحو [90]. وبالتّعمق في فهم نظرته لهذا النّوع من العلل يتّضح أنّه يجب أن تسقط من النّحو كلّ العلل من هذا النّوع الّذي بُنِيَ على أساس ضرورةٍ ذهنيّةٍ مفتعلة [91].

ت - أمّا **العلل الفاسدة**: فهي الّتي لا قيمة لها إطلاقا، وهي نوع من التّمرين الذّهنيّ في غير طائل، لا تفيد نطقا ولا تقنع عقلا. قال ابن مضاء: "ومثال ما هو بيّن الفساد قول محمّد بن يزيد [92]: إنّ نون ضمير جماعة المؤنّث حُرّك لأنّ قبله ساكن؛ نحو (ضَرَبْنَ) و(يَضْرِبْنَ) وقال فيها قبلها إنّما أُسْكِنَتْ لئلاّ يجتمعَ أربعُ متحرّكات؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشّيء الواحد، فجعل سكون الحرف الّذي قبل النّون من أجل حركة النون، وجعل حركة النّون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلّة معلولة بمَا هي علّة له، وهذا بيِّن الفساد" [93]، وكلامه هذا واضح لا يحتاج إلى تعليق. فبعد أنْ ردّ على المبرِّد أشار كذلك إلى الأعلم [94] (ت476هـ) وأبي القاسم السُّهَيْليّ [95] (ت581هـ) وكيف أنّهما أوُلِعا بالتّعليل، واعتقداه مفيدا، فقد مضى السّهيليّ على آثار المتقدِّمين مُفرِغا طاقة عقليّةً كبيرة في التّوجيه والتّعليل، مستدركا على مَن سبقه ومبتكِرا عِللا جديدةً، فقد رأى أنّ كلّ ما في اللّغة من الصّوت حتّى التّركيب يدخل في نطاق التّعليل، ويخضع له، وجميعُ كتب السّهيليّ يبرزُ فيها هذا الجانب، وإن اختلفَ موضوعُها، وقد ألَّف كتابه (نتائج الفكر) في هذا

الغرض[96]. ويواصل ابن مضاء - بعد إشارته إلى السُّهيليّ- الاستخفافَ بالتّعليل الّذي ليس من ورائه طائل، يقول: "وكما لا نسأل عن عين (عِظْلَم) وجيم (جَعْفَرْ) وباء (بُرْثُن) لِمَ فُتِحَتْ هذه، وضُمّت هذه، وكسِرت هذه؟ فكذلك أيضا لا تسأل عن رفع (زيد)"[97]، فهذا ما أراده ابن مضاء، إذْ نفى مصداقيّة ما تجرّه العلل الّتي لا تفيد في النّطق السّليم في شيء، وتخرج بالنّحو عن غايته الّتي وضِع من أجلها أوّلَ ما وُضِعَ.

وما دام قد دعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث، فنودّ أن نبيّن العلاقة بين نظريّة العامل –التي اشتُهر بنقضها- وبين علل النّحو، فنقول: أوّلا إنّهما نابعان كلاهما من مَعين واحد، هو العقل البشريّ الّذي من طبعيّته التّساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أيّ ظاهرة مهما كان نوعها وبالتّالي طموحُه إلى تفسيرها وإخضاعها إلى أحكام منطقه، ويبدو لنا أنّ العلل النّحوية بصورتها البسيطة وهي الّتي يسمّيها الزّجّاجيّ (ت337هـ) (العلل التّعليميّة) قد رافقت في الأساس نظريّة العامل بل امتزجت بها بما يصعب التّمييز بينهما، أمّا ما آلت إليه نظريّة العلّة النّحويّة - في ما بعدُ- فبعيد عن نظريّة العوامل حين التبسَتْ بالمنطق الفلسفيّ، وهذا ما جعل ابن جنيّ[98](ت391هـ) أيضا يرفض العلل الثّواني والثّوالث، ويكتفي بالعلّة الأُولى، فلم يكن لابن مضاء سَبْقُ القولِ برفضِها.

الخاتمة: لم يقصد ابن مضاء من وراء تأليف كتابه (الرّدّ على النّحاة) تأليف كتاب نحويٍّ يضمُّ أبواب النّحو المعروفة، شأنه شأن غيره من النّحاة لكنّه قصد ما رآه مثالب في النّحو، ممّا اخْتَمَر في فِكْر النّحاة، وصار عُرفاً من أعرافهم، يتوارثونه لاحقاً عن سابق، من غير أنْ يفكِّرَ أحدهم في ردّه أو معالجته، وهذا ما حدا بابن مضاء إلى تأليف كتابه (الرّدّ على النّحاة) إذْ حاول فيه معالجة تلك المثالب بمنظوره الفكريّ الخاصّ الّذي اكتنفته مجموعة من الظّروف، والّتي نراها تنعكس بشكل واضح جليٍّ على آرائه؛ كاعتناقه المذهب الظّاهريّ الّذي يدعو إلى نبذ التّأويل، والتّقدير والقياس والتّعليل... ومعاصرته لثورة الموحّدين على الأوضاع القديمة دينيّةً وسياسيّة، إذْ كان ابن مضاء يتقلّد في عصر الموحّدين منصب قاضي القضاة، كلُّ ذلك خلّف أثره في فكر ابن مضاء، وأذكى روح الثّورة عنده على بعض سنن النّحاة ومسلّمَاتهم ومنهجهم في معالجة القضايا النّحوية.

إنّ ظهور كتاب مثل (الرّدّ على النّحاة) وما يدعو إليه من آراء، ليس بالأمر الهيِّن في خِضَمِّ هذا التّراث النّحويّ الهائل الّذي نعايشه اليوم، ويَجِلُّ الخطْبُ، وتعظم المصيبة، حين نجد تلك الآراء قد تناولتها أيادٍ تفسد أكثر من أنْ تصلح، وتجهل أكثر من أن تعلم، وتبني عليها طودا عظيما من الآراء السّقيمة حينا، والخاطئة حينا ثانيا، والهدّامة حينا آخر؛ كونها لم تَعِ تلك الآراء فكرا، ولم تَسْبرها غورا، ولم تتوقَّف عندها حدًّا، بل ذهبت تأخذ بظاهرها وتتبعه بعشرات بل بمئاتٍ من الآراء الّتي عسَّرَتْ النَّحو أكثر مما يسَّرته وأبعدته عن المتعلِّم أكثر ممّا قرَّبتْه، وما كان ذلك كلّه ليكون لولا العجلة في الحكم على آراء ابن مضاء، ومحبَّة الظّهور وذيوع الصّيت، ولو كان على حساب الحقائق العلميّة.

وإذْ نحن نختم هذا البحث نصل إلى بعض النّتائج الّتي استخلصناها ونحن نخوضُ غمار هذا البحث، من أهمّها:

أ- ابن مضاء لا يحارب نحاة المشرق - كما هو سائد عند بعض الباحثين اليوم- إنمّا حاول معالجة قضايا نحويّة بتفكيره الخاصّ، وكانت تلك القضايا عامَّة في النّحو عند المشارقة، والمغاربة على السّواء.

ب- هناك عوامل عدّة أثّرت في تفكير ابن مضاء، وخروجه على مألوف النّحاة، منها: النّهج النّحويُّ التَّقليديُّ الّذي كان يسير عليه نحاة عصره، من غير ابتكارٍ أو اجتهادٍ، وعصر الثّورة على الأوضاع القديمة في السّياسة والدّين والّذي تزامن كلّ ذلك مع ظهور ابن مضاء، ومذهبه الفقهيّ الظّاهري الّذي يدعو إلى نبذ التّأويل والتّقدير والقياس والإجماع بعد الصحابة، وهذا بدوره انعكس على تفكير ابن مضاء، فرأيناه واضحا جليّا في آرائه، وكتاب سيبويه الّذي اتّصف بصعوبة أسلوبه ولاسيما عند المغاربة والأندلسيّين، وطبيعة ابن مضاء الّتي كانت تميل إلى التّسهيل والتّيسير، فشعر ابن مضاء أنّ ذلك كلَّه قد أفسد النّحو وعقَّده، فحاول نقضه، وتيسيره في كتابة (الرّدّ على النّحاة).

ت- انقسامُ آراء ابن مضاء بين قويّة وضعيفة جَعَلَنا نحكم على بعضها بالقَبول، وعلى بعضها الآخر بالرّفض، منها:

أولا: الآراء المقبولة: إنكاره العلل الثّواني و الثّوالث وما بعدها، وقَبوله العلل الأوائل؛ لفائدتها التّعليميّة، وهذا رأيٌ سديدٌ يبعدنا عن فلسفة النّحاة، الّتي لا تضيف مفيدا إلى القاعدة النّحوية.

ثانيا: الآراء المرفوضة: إنكارُه أنّ إجماع النّحاة ليس حجّة مبالغةٌ أنتجتْها ربّما ظاهريّته، الّتي جعلته يخالف جمهور العلماء والفقهاء المقطوع بصحّة آرائهم، وبخاصّة أصحاب المذاهب الأربعة.

وقد كان لآراء ابن مضاء أثرٌ بالغ في دعوات التّجديد النّحويّ في العصر الحديث؛ إذْ رأى المجدِّدون في آراء ابن مضاء تيسيراً نحويًّا لابدّ من الإتيان بمثله فأطلقوا العنان لعقولهم في ذلك وهدفهم في النّهاية هو نقض نحو سيبويه وأقرانه، وتقديم نحوٍ جديد يريح من كلفة النّحو التّقليديّ، إلاّ أنّ هذه النّظرة

قد جانبها الصّواب، فهي نظرة رمت أئمّة النّحاة بتُهَمٍ هم منها براء، فلا عيب في نحوهم، ولكنّ العيب - كما قدّمه لنا التّربويّون– هو عيب المعلّم الّذي تنقصه الكفاءة، وتعوزه الثّقافة النّحوية، والطّريقة الّتي يتعلّم بها النّشء. ومن هنا أقول: **إنّ النحو العربي لا يحتاج إلى تيسير، بل يحتاج إلى توصيل.**

الهوامش:

1 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، تع: ألفريد بل وابن أبي شنب، المطبعة الشّرقيّة الجزائر، دط، 1337هـ /1919م، ص 109.

2 – ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط02، 1399هـ/1979م، ج01، ص 323.

3 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 109.

4 – ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدين السيوطي، ج 01، ص 323.

5 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 110. وينظر: تاريخ النّحو، علي النّجديّ ناصف، دار المعارف القاهرة، مصر، دط، دت، ص 48.

6 – ينظر: بغية الوعاة، السّيوطيّ، ج 01، ص: 323.

7 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث محمّد عيد، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط04، 1410هـ /1989م، ص38.

8– ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، مصر ط02، دت، ص 231.

9 – ينظر: بغية الوعاة، السّيوطيّ، ج01، ص 323.

10 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 110.

11 – ينظر: بغية الوعاة، السّيوطيّ، ج01، ص 323.

12 – ينظر: أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص 38.

13 – ينظر: نشأة النّحو العربيّ وتاريخ أشهر النّحاة، محمّد طنطاوي، ص 231.

14 – ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبّار، ص 110.

15 – ينظر: إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، عبد الباقي اليمانيّ، تح: عبد المجيد دياب شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، الرياض، المملكة العربية السّعوديّة، ط01، 1406هـ/1986م ص 33.

16 – ينظر: أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص 38.

17 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبيّ، تح: محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام ط01، 1399 هـ/ 1979م ص 06،07.

18 – ينظر: بغية الوعاة، السّيوطيّ، ج01، ص 323.

19 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 109، 110.

20 – ينظر: أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص: 38.

21 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 110.

22 – ينظر: بغية الوعاة، السّيوطيّ، ج01، ص 323.

23 – ينظر: إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، عبد الباقي اليمانيّ، ص 33.

24 – ينظر: التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ص 110.

25 – ينظر: أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص 40، 41.

26 – الردّ على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص 58.

27 – ينظر: أصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص 41.

28 – ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

29 – ينظر: المرجع نفسه، ص 49.

30 – ينظر: المرجع نفسه، ص 50.

31 – ينظر: المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط07، دت، ص 304، 305.

32 – ينظر: إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، عبد الباقي اليمانيّ، ص 33.

33 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر ط02، دت ص04.

34 – ينظر: تيسير النّحو في ضوء علم تدريس اللّغات، محمّد صاري، مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، الأبيار الجزائر، ذو القعدة 1426 هـ/ ديسمبر 2005 م، السّنة الأولى، العدد: 02 ص 189، 190.

35 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ص 13.

36 – ينظر: المصدر نفسه، ص 17.

37 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد إبراهيم البنّا، ص 10.

38 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ص 21.

39 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبيّ، تح: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 2007م، ص 03.

40 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح : محمّد إبراهيم البنّا، ص 04.

41 – ينظر: المصدر نفسه، ص 05.

42 – ينظر: المصدر نفسه، ص 09.

43 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد إبراهيم البنّا، ص 10.

44 – المصدر نفسه، ص 64.

45 – المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

46 – المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

47 – يُقال: آنقني؛ أعجبني.

48 – الآل: السّراب.

49 – المصدر نفسه، ص 64، 65.

50 – المصدر نفسه، ص 69.

51 – هو الحديث السّابع من أحاديث الأربعين النّووية: عن أبي رقيّة تميم بن أوس الدّاري – رضي الله عنه– أنّ النّبيّ ﷺ قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: « للهِ، ولِكِتَابِهِ، ولِرَسُولِهِ ولأَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وعَامَّتِهِمْ». رواه مسلم.

52 – ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 305.

53 – ينظر: مدرسة الأندلس النحويّة أمّ الدّرس النحوي، محمّد موعد، مجلّة التّراث العربيّ إتحاد الكتّاب العرب، دمشق سوريّة، العدد:91، السّنة 32، سبتمبر: 2003م، رجب: 1424هـ ص 05 وما بعدها.

54 – ينظر: المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ص 306.

55 – ينظر: مدرسة الأندلس النحويّة أم الدّرس النحوي، محمّد موعد، ص05 وما بعدها.

56 – ينظر: الرّدّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ص 43، 44.

57 – المصدر نفسه، ص 140.

58 – ينظر: التّعريفات، الشّريف الجرجانيّ، تح: نصر الدّين تونسي، شركة ابن باديس الجزائر، ط01، 1430هـ/ 2009م، ص من 253 إلى 255.

59 – ينظر: الياقوت في أصول النّحو، عبد الله بن سليمان العُتَيّق، الرّياض، 1226 هـ (الكتاب مُثبّتٌ على الموقع: www.pdfactory.com

60 – ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل، القاسم بن حسين الخوارزمي، تح: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط01–1419هـ/1998م–ص 97، 98.

61 – ينظر: المصدر نفسه، ص 98، 99.

62 – ينظر: المختصر في أصول النّحو، يحي بن محمد الشاوي، تح: أحمد طه حسانين سلطان مكتبة دار الكتاب العربي بدمشق، دط، 1426هـ/2005م، ص81،80.

63 – ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، أبو عبد الله محمّد بن الطّيّب الفارسيّ، تح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي الإمارات العربيّة المتّحدة، ط02، دت، ص 860 وما يليها.

64 – ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجّاجيّ، تح: مازن المبارك، دار النّفائس بيروت، لبنان، ط03 1399هـ/1998م، ص: 64.

65 – ينظر: الخصائص، ابن جنّي، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ط02، 1424هـ 2003م، ج 01، ص 200.

66 – ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجّاجيّ، ص 64.

67 – ينظر: المصدر نفسه، ص 65.

68 – ينظر: الياقوت في أصول النّحو، عبد الله بن سليمان العتيّق، ص 22.

69 – البيتان واردان في: وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدّين بن خلِّكان تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، 1414هـ/1994م، ج 01، ص 119.

70 – أي أنّ رأيهم بعيد عن الحق ومعزولٌ عنه.

71 – الاقتراح في علم أصول النّحو، جلال الدين السّيوطيّ، ص من249 إلى 251.

72 – الخصائص، ابن جنّي، ج 01، ص 100.

73 – يقول سيبويه: "وليس شيءٌ ممّا يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها" الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، ط03، 1408 هـ/1988م، ج 01، ص 32.

74 – الخصائص، ابن جنّي، ج 01، ص 238.

75 – يقول السّيوطيّ: "ما كان موجِبا يسمّى علّةً، وما كان مُجوِّزا يسمّى سببا" الاقتراح، ص 272.

76 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة، محمّد عيد، ص 54.

77 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد حسن، ص 68.

78 – الرّدّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ص 36.

79 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد حسن، ص 68.

80 – ينظر: المصدر نفسه، ص 37، 38.

81 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة، محمّد عيد، ص 129، 130.

82 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد حسن، ص 73 .

83 – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

84 – المصدر نفسه، ص 74، 74.

85 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة، محمّد عيد، ص 131، 132.

86 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد حسن، ص: 70.

87 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة، محمّد عيد، ص 132.

88 – ينظر: المرجع نفسه، ص 132، 133.

89 – الردّ على النحاة، تح: محمّد حسن، ص 71.

90 – ينظر: أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة، محمّد عيد، ص 133.

91 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 134.

92 – يقصد المبرَّد (210–285هـ) وهو أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرَّد –بفتح الرّاء المشدّدة– ولقِّب بالمبرّد لحسن وجهه– ينظر: المقتضب، المبرّد، تح: محمّد بن عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ القاهرة، مصر، ط 02، 1399 هـ/1989م، ج01، ص 12، 13.

93 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد حسن، ص 74.

94 – هو يوسف بن سليمان بن عيسى النّحويُّ الشَّنْتَمَرِيّ المعروف بالأعلم. بغية الوعاة السّيوطيّ، ج02، ص 356.

95 – هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن. ينظر: أمالي السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الأندلسيّ السّهيليّ، تح: محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السّعادة، دط، 1980م، ص 07.

96 – ينظر: أبو القاسم السّهيليّ ومذهبه النّحويّ، محمّد إبراهيم البنّا، دار البيان العربيّ، جدّة المملكة العربيّة السعوديّة ط01، 1405هـ/1985م، ص 285.

97 – الرّدّ على النّحاة، تح: محمّد إبراهيم البنّا، ص 133.

98 – ينظر: الخصائص، ابن جنّي، ج01، ص 200.